E

# الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.7/2021/3
24 August 2021
ORIGINAL: ARABIC

**المجلس**
**الاقتصادي والاجتماعي**

**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)**

لجنة المرأة
الدورة العاشرة
بيروت، 16-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

## تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا المتصلة بقضايا المرأة والتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها التاسعة

**موجز**

تستعرض هذه الوثيقة الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في إطار برنامج عملها في مجال النهوض بالمرأة وتنفيذاً لتوصيات لجنة المرأة في دورتها التاسعة.

وكانت لجنة المرأة قد عقدت دورتها التاسعة في عمّان، يومي 26 و27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، حيث ناقشت بعض القضايا ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين ومكافحة العنف ضد المرأة وإزالة العقبات أمام مشاركتها الكاملة في المجال العام في المنطقة العربية. واعتمدت اللجنة في ختام دورتها مجموعة من التوصيات، بعضها موجّه إلى الدول الأعضاء والبعض الآخر إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا، وتضمنت التوصيات الموجّهة إلى الأمانة التنفيذية إصدار المنشورات والدراسات وإجراء البحوث وتنظيم مؤتمرات واجتماعات للخبراء، وعقد دورات تدريبية، وإصدار مواد إعلامية، وتعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية.

ولجنة المرأة المنعقدة في دورتها العاشرة مدعوة إلى أخذ العلم بما تم تنفيذه وإبداء الرأي والملاحظات.

## المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| مقدمة ..... | 4-1 | 3 |
| الفصل | | |
| **أولاً- دعم الدول العربية للتصدي لتداعيات جائحة كوفيد-19 وآثارها على المرأة والمساواة بين الجنسين**..... | 14-5 | 3 |
| **ثانياً- التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين ومناهضة العنف ضد المرأة** ... | 33-15 | 6 |
| **ثالثاً- التقدم المحرز في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن** ..... | 36-34 | 10 |
| **رابعاً- التقدم المحرز في مجال العدالة بين الجنسين** ..... | 39-37 | 11 |
| **خامساً- التقدم المحرز في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة** ..... | 42-40 | 12 |
| **سادساً- التقدم المحرز في مجال إدماج منظور المساواة بين الجنسين في المؤسسات العامة** ..... | 45-43 | 13 |
| **سابعاً- تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها التاسعة**..... | 46 | 13 |

## مقدمـة

1- أصدرت لجنة المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في ختام دورتها التاسعة المنعقدة في عمّان، يومي 26 و27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، مجموعة من التوصيات، بعضها موجّه إلى الدول الأعضاء والبعض الآخر إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا.

2- وتعرض هذه الوثيقة الإجراءات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية لتنفيذ التوصيات الموجّهة إليها، في الفترة منذ كانون الأول/ديسمبر 2019 حتى أيلول/سبتمبر 2021، وكذلك الأنشطة التي اضطلعت بها تنفيذاً لبرنامج عمل الإسكوا المعني بالنهوض بالمرأة، والتي تضمنت إصدار دراسات وإجراء بحوث وتنظيم مؤتمرات واجتماعات للخبراء، وعقد دورات تدريبية، وإصدار مواد إعلامية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ظلّ جائحة كوفيد-19 وتداعياتها، درست الإسكوا آليات الاستجابة الوطنية ونظمت العديد من الأنشطة لتعزيز آليات دعم المرأة في المنطقة العربية والتخفيف من آثار الجائحة عليها.

3- ويهدف برنامج عمل الإسكوا المعني بالنهوض بالمرأة إلى الحد من التفاوت بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة بما يتماشى مع الاتفاقيات ونتائج المؤتمرات الدولية. وهو يتناول محاور مختلفة: (أ) العدالة والمساواة بين الجنسين؛ (ب) مناهضة العنف ضد المرأة؛ (ج) دعم خطة المرأة والسلام والأمن؛ (د) التمكين الاقتصادي للمرأة؛ (هـ) إدماج مفاهيم المساواة بين الجنسين ومساعدة الدول على تنفيذ الأهداف المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

4- وتنفيذاً لتوصيات لجنة المرأة في دورتها التاسعة، توسعت الإسكوا في بناء شراكات مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والمعاهد الأكاديمية لضمان توحيد الجهود على المستوى الإقليمي، وعملت في إطار هذه الشراكات لتنفيذ العديد من أنشطتها. ومن الأمثلة على هذه الشراكات توثيق العمل مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الغذاء العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وكذلك مع المؤسسات الإقليمية الفاعلة كجامعة الدول العربية، ومنظمة المرأة العربية، وجمعية البنوك العربية؛ والمنظمات ومراكز الدراسات ومنظمات المجتمع المدني الدولية والإقليمية ذات الصلة كمنظمة إنقاذ الطفل، والمعهد العربي للمرأة في الجامعة اللبنانية الأميركية، ومعهد أوسلو لدراسات السلام، ومعهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن.

## أولاً- دعم الدول العربية للتصدي لتداعيات جائحة كوفيد-19 وآثارها على المرأة والمساواة بين الجنسين

5- عملت الإسكوا على دعم الدول العربية للتصدي لتداعيات كوفيد-19 الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما تلك التي تطال المرأة والمساواة بين الجنسين، وذلك من خلال تحليل تداعيات الجائحة واستخلاص توقعات مستقبلية لآثار تلك التداعيات، وتقديم توصيات عملية تساعد الدول على التصدي لها. وفي هذا الإطار، تم إصدار مجموعة من المنشورات على المستوى الاقليمي ومنشورات أخرى على المستويات الوطنية.

6- على المستوى الإقليمي، أصدرت الإسكوا موجز سياسات بعنوان "فيروس كورونا: التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية"، لتحليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19 وتقديم توصيات بشأن السياسات العامة. وجاء في الموجز أن قيمة الخسائر التي تكبدتها الاقتصادات العربية في عام 2020، في ظل الهبوط الحاد في معدلات النمو، قُدرت بحوالي 42 مليار دولار أمريكي. وتكمن أهمية الموجز في سياق هذه الوثيقة أنه ساهم في فهم وضع الاقتصاد الكليّ والمرأة جزء أساسي منه، تساهم فيه وتتأثر بخسائره.

7- وأصدرت الإسكوا موجزي سياسات حول أثر الجائحة على المساواة بين الجنسين، وفّرا إطاراً لمناقشة التجارب الناجحة وآليات تعميمها خلال سلسلة من اللقاءات الافتراضية مع الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بأوضاع المرأة:

(أ) الموجز الأول بعنوان "آثار جائحة كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية"، وأُعد بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي. سلّط الموجز الضوء على زيادة معدل العنف الأسري في المنطقة العربية نتيجةً لحالات الإغلاق الشامل والتعايش القسري، وتصاعد التوترات في الأسرة بسبب تراجع الأمن الغذائي والمخاوف من التعرض للفيروس. كما أشار الموجز إلى آثار الجائحة على تقلص قدرة المرأة في الوصول إلى الخدمات الصحية والأعباء المتزايدة الملقاة عليها في الرعاية المنزلية. وقدم بعض التقديرات للخسائر التي قد تتكبدها المرأة بسبب الجائحة، كخسارة 700,000 وظيفة، ومقترحات على مستوى السياسات للتخفيف من آثار الجائحة على المرأة؛

(ب) الموجز الثاني بعنوان "العنف ضد النساء والفتيات وجائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية"، وأُعد بالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية. قدّم الموجز تقييماً لواقع العنف ضد المرأة في ظل الجائحة والخدمات المقدمة للناجيات من العنف في الدول العربية، مع إبراز التجارب الجيدة وتحديد الفجوات الواجب معالجتها لضمان وصول الناجيات إلى خدمات ذات جودة.

8- وتم عرض نتائج موجز السياسات الأول ومناقشة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19 على المرأة والفتاة في اجتماع استثنائي للجنة المرأة عقدته الإسكوا افتراضياً بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في 23 نيسان/أبريل 2020. وقدمت الدول العربية خلال الاجتماع عروضاً للإجراءات والتدابير التي اتخذتها للتخفيف من آثار الجائحة على المرأة بهدف تسهيل عملية التعلم بين الدول والتعرف على التجارب الناجحة.

9- كما أصدرت الإسكوا موجزاً حول "آثار جائحة كوفيد-19 على الشباب في المنطقة العربية" تضمن تقييماً للآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للجائحة على الشبان والشابات، واقترح حلولاً لمساعدة الحكومات على حمايتهم/هنّ في هذه المرحلة الحرجة وما بعدها، لا سيما من الفقر، وخصوصاً الذين يعيشون في المناطق الريفية والأشخاص ذوو وذوات الإعاقة والفتيات.

10- وصممت الإسكوا "أداة متابعة الحزم التحفيزية المنفذة استجابةً لكوفيد-19"، وهي مرصدٌ عالميٌّ يعرض تدابير الحماية الاجتماعية والسياسات الاقتصادية التي اعتمدتها 194 دولة، ومن ضمنها الدول العربية، للتصدي للجائحة والاستجابة لآثارها الصحية والاقتصادية والاجتماعية. وعمدت الإسكوا إلى تصنيف هذه التدابير بحسب مراعاتها لمنظور المساواة بين الجنسين والجانب الاقتصادي للرعاية غير المدفوعة الأجر بشكل خاص.

11- وعلى المستوى الوطني، أعدّت الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ثلاث دراسات في كل من العراق واليمن حول أثر جائحة كوفيد-19 والإجراءات المنفذة على المستوى الوطني لتعزيز الحماية الاجتماعية للمرأة ومشاركتها الاقتصادية والسياسية في البلدين. وأشارت الدراسة حول "تأثير جائحة كوفيد-19 على المشاركة الاقتصادية للمرأة في العراق" إلى أن الجائحة قد أدت إلى تعطيل النمو الاقتصادي الذي تمتع به البلد منذ عام 2017، وأن أدوات التتبع العالمية الحالية أظهرت عدم اتخاذ الحكومة أي تدابير تتعلق بالأمن الاقتصادي للمرأة أو أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر واقتصار الاستجابة على تقديم المساعدات الاجتماعية وبعض التدابير لمعالجة الوضع الصحي والعنف ضد المرأة.

12- أما الدراسة حول "تأثير الصراع وجائحة كوفيد-19 على المشاركة السياسية للمرأة العراقية وانخراطها في بناء السلام"، فقد بينت أن النشاط النسائي المكثف والمنظم والهادف إلى تأمين حقوق المرأة هو من العوامل التمكينية المهمة لها، إلا أن تمثيلها ضمن الحكومات المتعاقبة لا يزال محدوداً. وأخيراً قدمت الدراسة حول "تأثير سياسات الحماية الاجتماعية المستجيبة لجائحة كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين في العراق" عرضاً للإجراءات التي نفذتها الحكومة العراقية لتوفير الحماية الاجتماعية للمرأة مثل منح إجازة مدفوعة الأجر وتقليل أيام العمل إلى الحد الأدنى، ووضع استراتيجية للاستجابة للأزمات وإشراك النساء والمنظمات النسائية في تطويرها وتحديد إجراءات الاستجابة، وتحويل أعمال الرعاية غير العادلة وغير المدفوعة الأجر إلى برامج رعاية اقتصادية جديدة شاملة.

13- وحملت الدراسات عن اليمن، التي ستصدر في أواخر عام 2021، العناوين الرئيسية ذاتها. فلفتت الدراسة حول "تأثير جائحة كوفيد-19 على المشاركة الاقتصادية للمرأة في اليمن" إلى أن محدودية الوصول إلى الأسواق في المناطق التي فُرض فيها حظر التجول كان لها تأثير كبير على النساء، وخاصة على أعمالهن في القطاع الخاص، وعانت اللواتي يمتلكن مدارس خاصة من توقف الأهل عن دفع الرسوم الدراسية. أما الدراسة حول "تأثير الصراع وجائحة كوفيد-19 على المشاركة السياسية للمرأة اليمنية وانخراطها في بناء السلام"، فأشارت إلى أخطار عدة تهدد سُبُل عيش وبقاء المرأة، وإلى فقدان الآليات الديمقراطية لضمان مشاركتها في المجال السياسي وتغيُّر الموقف الاجتماعي تجاه عملها خارج المنزل. وبيّنت الدراسة حول "تأثير سياسات الحماية الاجتماعية المستجيبة لجائحة كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين في اليمن" بعض الإجراءات الإيجابية كتخفيض ساعات العمل في الخدمة المدنية، وحصول الموظفات على إجازة مدفوعة الأجر، ومنح النساء الحوامل خيار عدم الذهاب إلى العمل، وذلك إلى جانب بعض النتائج السلبية كتعرض النساء بشكل متزايد للخطر، فكنّ الحلقة الأضعف في العديد من الوظائف، وأول من تم الاستغناء عنهم، ووقعن تحت أعباء الأعمال المنزلية المتزايدة، من تطهير وتعقيم وتنظيف، فضلاً عن زيادة المسؤوليات في إدارة الشؤون المنزلية والاقتصادية للأسرة.

14- وقد تم إطلاق الدراسات عن العراق افتراضياً في 21 أيار/مايو 2021 بالتعاون مع دائرة تمكين المرأة في رئاسة الوزراء العراقية ومشاركة عدد من صانعي وصانعات السياسات وممثلي وممثلات هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والخبراء والخبيرات في مجال تمكين المرأة ومنظمات المجتمع المدني. وبيَّن المتحدثون والمتحدثات أهمية الدراسات الهادفة إلى دعم الحكومة العراقية لزيادة فعالية جهودها في تحقيق المساواة بين الجنسين في ظل الجائحة وما بعدها.

## ثانياً- التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين ومناهضة العنف ضد المرأة

15- أصدرت الإسكوا بالشراكة مع اليونيسف ومنظمات أخرى دراسة حول "وضع النساء والفتيات في الشرق الأوسط"، سيتم إطلاقها في أواخر عام 2021، وتهدف إلى تقديم صورة شاملة عن رحلة حياة الفتيات والنساء في المنطقة لتحديد الأوجه الرئيسية لعدم المساواة التي يعانين منها عبر مراحلها المختلفة، إضافة إلى الثغرات القائمة في البيانات المتصلة بقضايا المساواة بين الجنسين. ويرتكز التحليل على المكونات الأربعة التالية: الصحة والرفاه؛ التعليم وسُبُل العيش؛ العنف ضد المرأة وحقوقها وإمكانية وصولها إلى العدالة؛ والمشاركة والقيادة. وقد تخلل عملية إعداد الدراسة عقد سلسلة من الاجتماعات الافتراضية نظّمتها الإسكوا في نيسان/أبريل 2020، بالشراكة مع المنظمات المعنية لمناقشة النتائج الأولية للدراسة. وقد تم إطلاقها في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

16- وأعدت الإسكوا "ورقة معلومات أساسية عن جدوى إجراء دراسة لتقدير تكلفة زواج الأطفال في المنطقة العربية"، لأن هذا الزواج يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وشكلاً من أشكال العنف القائم على التمييز ضد المرأة والفتاة، ويؤدي إلى نتائج سلبية عديدة على نمو الطفل والطفلة. وتقدّم هذه الورقة لمحة عامة عن زواج الأطفال، ونطاق انتشاره ودوافعه وعواقبه في المنطقة العربية. كما تبيّن أهمية تقدير التكلفة الاقتصادية لزواج الأطفال، وتنظر في إمكانية إجراء دراسة لتقدير هذه التكلفة ومدى توفّر البيانات اللازمة لذلك، إضافة إلى الإطار المناسب لمعالجة موضوع زواج الأطفال في المنطقة العربية. وبناءً عليه، تم تطوير نموذج اقتصادي يستند إلى الخبرات الدولية في هذا المجال، للتعرف على أثر زواج الأطفال على المؤشرات الديمغرافية الرئيسية كالتعليم، والخصوبة، والصحة والمشاركة الاقتصادية، والمشاركة في اتخاذ القرار، بناءً على بيانات صادرة من أربع دول هي الأردن وتونس والعراق ومصر. وسيسهم هذا النموذج في وضع نموذج إقليمي.

17- وأعدّت الإسكوا تقريراً حول "أثر النزاع على زواج الأطفال وخصوبة المراهقات"، يستعرض الصعوبات المتزايدة التي تواجهها النساء والفتيات في البلدان العربية المتضررة من النزاع، ويلاحظ أنّ الفتيات الأصغر سناً معرضات للحرمان أكثر من ذي قبل بسبب تزايد شعورهنّ بعدم الأمان وتعرضهنّ للعنف في مجتمعاتهن بأشكال شتى منها زواج الأطفال. ويسهم زواج الأطفال أيضاً في انتقال الحرمان عبر الأجيال. ويضيف هذا التقرير بُعداً إضافياً للترابط بين النزاعات العنيفة وأنماط الزواج والخصوبة لدى الشابات، ودور السياسات العامة في التخفيف من حدة هذه الممارسات. وتساعد النتائج التي يخلص إليها في فهم ارتباط التغيُّرات الديمغرافية بديناميات الإقصاء الاجتماعي، ارتباطاً يولِّد دائرةً من الفقر يصعب التفلّت منها ويُضعف المرأة والفتاة على المدى الطويل.

18- وأصدرت الإسكوا "كُتيّب عدسة النوع الاجتماعي العربي 2019"، وهو الإصدار الثاني من المطبوعة التي تقدم صورة إحصائية لواقع المساواة بين الجنسين في 18 دولة عربية من خلال عرض مؤشرات أساسية حول السكان والإعاقة والتعليم والصحة والتمكين والعمل، والوقوف على حالة النساء والفتيات بالمقارنة مع الرجال والفتيان. ويضع الكتيّب البيانات في متناول صانعي وصانعات السياسات والباحثين والباحثات والمجتمع المدني.

19- وأطلقت الإسكوا "المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة"، وهو بمثابة قاعدة بيانات حول إحصاءات المساواة بين الجنسين، تشمل 137 مؤشراً موزعة على 10 محاور و92,655 بياناً. تمثل قاعدة البيانات هذه مصدراً

شاملاً لإحصاءات المساواة بين الجنسين ومعلومات عن مختلف أبعاد عدم المساواة. وتهدف قاعدة البيانات إلى تسليط الضوء على الاختلافات وعدم المساواة، ويمكن استخدامها كمصدرٍ موثوق لاتخاذ القرارات وصياغة السياسات بشأن المساواة ورصدها بما يعود بالفائدة على النساء والرجال. وتحتوي القاعدة على بيانات وطنية متسقة وقابلة للمقارنة على مستوى المنطقة العربية، تم جَمعها من مختلف المسوح الأسرية التي أجرتها المكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة. وستُحَدَّث قاعدة بيانات إحصاءات النوع الاجتماعي بشكل منتظم.

20- وفي سياق الدعم الذي تقدمه الإسكوا للدول العربية في مجال تقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة، أصدرت بالشراكة مع وزارة شؤون المرأة في دولة فلسطين والجامعة الوطنية في غالواي بآيرلندا، دراسة بعنوان "حساب التكلفة الاقتصادية للعنف الزوجي ضد المرأة". أبرزت الدراسة أن واحدة من كل أربع نساء قد تكلفت بسبب العنف الأسري ما يعادل 184 دولاراً من أموالها الخاصة أي ما يعادل 12 في المائة من النفقات السنوية غير الغذائية. وبشكل عام خسرت دولة فلسطين في عام 2018 بين ما لا يقل عن 36 مليون ولا يزيد عن 45 مليون دولار أمريكي. وتسبب العنف ضد المرأة بفقد الناجيات 260,000 يوم عمل من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وفقد الأزواج 42,000 يوم عمل من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وفقد الأطفال أكثر من 125,000 يوم دراسي. أما في الأعمال المدفوعة الأجر، فقد خسرت النساء ما يقارب 173,000 يوم عمل وخسر الرجال 128,000 يوم عمل بسبب أعمال العنف ضد المرأة. وأكدت الدراسة إمكانية تحسين أجر العمل للمرأة بقدر يتراوح بين 41 و52 في المائة من خلال زيادة قدرتها على اتخاذ القرارات والحد من العنف الزوجي.

21- واستمرت الإسكوا في رصد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والفتاة الفلسطينية فأصدرت تقريرها الدوري "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والفتاة الفلسطينية: تموز/يوليو 2018 – حزيران/يونيو 2020"، وهو التقرير العاشر من سلسلة تُعدها الإسكوا منذ عام 2003 لتوثيق تطوّر وضع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الفلسطينية والإسهام في فهم التطورات التي تشهدها القطاعات القانونية والسياسية والإنمائية والإنسانية في فلسطين في ظل الاحتلال الإسرائيلي. وقد تم إطلاق التقرير على هامش الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة التي عُقدت افتراضياً في الفترة من 15 إلى 26 آذار/مارس 2021، وذلك في حدث افتراضي جانبي عُقد بالشراكة مع وزارة شؤون المرأة في دولة فلسطين في 18 آذار/مارس 2021. وسلط الحدث الضوء على واقع المرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، ورفع الوعي حول السياسات اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الفلسطينيات.

22- وأيضاً على هامش الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة، نظّمت الإسكوا بالشراكة مع كل من تنزانيا والسويد وقطر والهند حدثاً افتراضياً في 15 آذار/مارس 2021 حول "تعزيز المشاركة السياسية للمرأة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعادة البناء بشكل أفضل"، تمت خلاله مناقشة جهود الإسكوا في دعم الدول الأعضاء في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وقدرتها على الوصول إلى المناصب العامة، والحواجز المزمنة وتلك الناشئة في ظل جائحة كوفيد-19، وكذلك السياسات العامة بشأن التدابير التحفيزية.

23- ونظّمت الإسكوا بالشراكة مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ووزارة شؤون المرأة في دولة فلسطين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والآلية الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة في باكستان حدثاً افتراضياً جانبياً آخر في 15 آذار/مارس 2021، على هامش الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة، للبحث في عملية تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة وضمان النهوض بحقوقها، ومدى فعالية هذه الاستراتيجيات.

وعُرضت ونوقشت خلال هذا الحدث الممارسات الجيدة في وضع استراتيجيات وطنية للنهوض بالمرأة مبنيّة على جهود تشاركية وتوفّر رؤية وطنية شاملة.

24- وتعاونت الإسكوا مع المملكة العربية السعودية لعقد حدث جانبي افتراضيٍّ رابع في 22 آذار/مارس 2021 حول "التمكين الاقتصادي للمرأة" بهدف تسليط الضوء على أهمية النظر في تمكين المرأة في جميع المجالات لتحقيق التقدم الاقتصادي، وتهيئة البيئة المناسبة التي تضمن تقدم المرأة. كما تم تسليط الضوء على مواضيع ذات صلة مثل وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية وإلى المؤسسات المالية، والحماية الاجتماعية، والتساوي في الأجور، وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، والعمل غير النظامي، وتعزيز ريادة المرأة للأعمال وللمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

25- وقُبيل الدورة الرابعة والستين للجنة وضع المرأة (نيويورك، 9-20 آذار/مارس 2020)، أرسلت الإسكوا الإعلان العربي حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً، الذي أصدرته الدول العربية خلال المؤتمر العربي الرفيع المستوى حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً المنعقد في عمّان في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، إلى البعثات الدائمة للدول العربية في الأمم المتحدة في نيويورك ليُعرض ضمن أعمال الاجتماع الرسمي للجنة ويُدرج في مخرجاتها لإيصال صوت المنطقة إلى هذا المنبر العالمي.

26- وخلال المنتدى العربي للتنمية المستدامة، الذي عُقد افتراضياً في الفترة من 29 إلى 31 آذار/مارس 2021، قدمت الإسكوا ورقة معلومات أساسية بعنوان "الهدف 5: المساواة بين الجنسين، تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات"، أعدتها بالتشارك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عُرضت فيها أهم التحديات التي تعيق تنفيذ الهدف في ظل جائحة كوفيد-19 والتدابير التي اتخذتها الدول العربية لمواجهتها، وقُدمت مجموعة من التوصيات في هذا الشأن.

27- وأيضاً ضمن أعمال المنتدى، قامت الإسكوا، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة المرأة العربية، بعقد جلسة مخصصة لمناقشة مبادرة العدالة بين الجنسين والقانون وتسليط الضوء على التجارب الوطنية والمساهمة في ردم الفجوات القانونية لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين في القوانين في المنطقة العربية.

28- وفي إطار العمل في مجال تقدير التكلفة الاقتصادية لأهداف التنمية المستدامة، عقدت الإسكوا في 26 و27 تموز/يوليو 2021 اجتماعاً عن "طرق تقدير التكاليف اللازمة لتنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة"، ضم خبراء وخبيرات على المستويين الدولي والإقليمي لمناقشة المسودة الأولى من التقرير الذي تُعدّه عن هذا الموضوع والنتائج الأولية التي تم التوصل إليها بشأن تحديد طُرق ومنهجيات تقدير تكلفة الهدف 5. ونظر الاجتماع في عدد من المنهجيات لا سيما لاحتساب كلفة تنفيذ المقصد 5.1 بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان، والمقصد 5.2 بشأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال، والمقصد 5.4 بشأن الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي، وتقدير كلفة

توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني.

29- وسعياً لمواكبة الأنشطة العالمية الخاصة بالمرأة، وبهدف حشد الدعم لحقوق النساء والفتيات وتعزيز مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية، نظّمت الإسكوا نشاطات عدة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الذي يُحتفل به في 8 آذار/مارس من كل عام، فقامت في عام 2020 وبالشراكة مع المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية ومنظمة إنقاذ الطفل الدولية، بإطلاق الصفحة الإلكترونية "اليوم العالمي للمرأة 2020: أنا جيل المساواة – إعمال حقوق المرأة" وحملة على وسائل التواصل الاجتماعي لرفع أصوات طفلات من لبنان وفلسطين والجمهورية العربية السورية وجمع التزامات للفتيات. أما في عام 2021، فنظّمت الإسكوا ندوة افتراضية بعنوان "دور المرأة في القيادة في المنطقة العربية"، استضافت ستّ نساء عربيّات استعرضن تجاربهنّ الناجحة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرياضية وتشاركن خبراتهنّ في تولّي مناصبهنّ الحالية.

30- وأطلقت الإسكوا بمناسبة حملة الستة عشر يوماً العالمية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات لعام 2020، وبالتعاون مع المعهد العربي للمرأة في الجامعة اللبنانية الأميركية في بيروت، حملة على وسائل التواصل الاجتماعي ومسابقة فنية إقليمية بموضوع "الحياة في أوقات الطوارئ"، وذلك في ظل حالات الطوارئ العديدة التي تشهدها المنطقة العربية، من جائحة كوفيد-19 والصراعات والاحتلال المزمن والكوارث الطبيعية والانفجارات السامة. وعقدت الإسكوا بالمناسبة نفسها في 9 كانون الأول/ديسمبر 2020 وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمان الأسري الوطني في المملكة العربية السعودية، ندوة حول العنف ضد المرأة، تناولت مفهوم العنف ضد المرأة، وحملة الستة عشر يوماً العالمية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات، وأثر جائحة كوفيد-19 على العنف ضد المرأة، وأتاحت الندوة تبادل الممارسات الجيدة في تقديم استجابة كاملة متعددة القطاعات والتخصصات للعنف ضد المرأة.

31- ونظّمت الإسكوا في 25 شباط/فبراير 2020، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والجامعة اللبنانية الأميركية، حلقة نقاش بعنوان "تمثيل المرأة في لبنان والمنطقة العربية: الانتخابات والنساء في السياسة والقضاء"، قُدمت خلالها النتائج الرئيسية للدراسة التي أعدّتها الإسكوا حول المرأة في القضاء في الدول العربية: إزالة العقبات وزيادة المشاركة والتوصيات الأساسية الصادرة عنها والموجّهة إلى صانعي وصانعات القرار حول كيفية تحقيق تمثيل عادل للنساء في السلك القضائي، ونوقشت سُبُل تعزيز تمثيل المرأة في المجال العام في لبنان.

32- وفي السياق نفسه، نظَّمت الإسكوا، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصحة العالمية، اجتماعاً لدعم تنفيذ مسح انتشار العنف ضد المرأة في المنطقة العربية، عُقد في مصر من 15 إلى 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وهَدَفَ الاجتماع إلى: (أ) تعميق المعرفة لدى المكاتب الإحصائية الوطنية والآليات الوطنية بشؤون المرأة والجهات المعنية بشأن قياس العنف ضد المرأة تماشياً مع المعايير المنهجية والأخلاقية المتفَق عليها عالمياً؛ (ب) تعزيز الروابط بين الجهود العالمية والإقليمية والوطنية لتحسين بيانات العنف ضد المرأة وتفعيل البرامج والسياسات؛ (ج) تحديد التحديات في قياس العنف ضد المرأة في المنطقة العربية؛ و(د) تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في إجراء استبيانات العنف ضد المرأة.

33- ونظَّمت الإسكوا أربع ورشات عمل تدريبية وطنية في مصر، بالاشتراك مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لبناء القدرات حول إحصاءات المساواة بين الجنسين وكيفية استخدام منصة الإسكوا للتعلُّم الإلكتروني في هذا المجال والتي أطلقتها في عام 2018. فعقدت ورشة العمل الأولى من 18 إلى 21 آذار/مارس 2019 وحضرها 22 مشاركاً ومشاركة؛ والثانية من 4 إلى 11 شباط/فبراير 2020 وحضرها 12 متدرباً ومتدربة من منتجي الإحصاءات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ والثالثة من 9 إلى 12 آذار/مارس 2020 بالاشتراك مع المجلس القومي للمرأة وبالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وحضرها 23 متدرباً ومتدربة؛ والرابعة في الفترة من 15 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وحضرها 15 مشاركاً ومشاركة.

## ثالثاً- التقدم المحرز في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن

34- بناءً على قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000)، الذي انبثقت عنه خطة المرأة والسلام والأمن، والذي يسلم بالأثر الفريد للنزاع على النساء والفتيات والدور الأساسي الذي يمكن أن تؤديه النساء والفتيات في منع نشوب النزاعات وفي حلها، وبناءً على خطة العمل التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، سعت الإسكوا، من خلال إنتاج المواد المعرفية، إلى تعريف الدول الأعضاء بأهمية وضع خطط عمل وطنية لمنع التطرف العنيف، ومن هذه المواد:

(أ) "موجز سياسات حول نهج يراعي قضايا المساواة بين الجنسين لمنع التطرف العنيف في المنطقة العربية"، يوفر الأفكار الرئيسية لواضعي وواضعات السياسات والجهات المعنية المختلفة لإدماج قضايا المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات المخصصة لمنع التطرف العنيف على المستوى الوطني، كما يبين التحديات التي يجب معالجتها عند إدماج منظور المساواة بين الجنسين. وفي هذا الإطار، يتطرق موجز السياسات إلى أربعة عناصر رئيسية: الاعتراف بالطابع التمييزي للتطرف العنيف؛ الاعتراف بأن المرأة نفسها قد تكون أحد أطراف التطرف العنيف؛ تحديد الأدوار المختلفة التي يمكن أن تمارسها المرأة في منع التطرف العنيف؛ وضمان عدم انتهاك استراتيجيات منع التطرف العنيف لحقوق المرأة. ويعرض الموجز البرامج والاستراتيجيات التي تم اعتمادها لمنع التطرف العنيف في أربعة بلدان عربية هي الأردن وتونس ولبنان والمغرب، تم اختيارها لأنها توفر أمثلة لمناهج متعددة لتطوير هذا النوع من الاستراتيجيات؛

(ب) "موجز سياسات حول الممارسات والفرص المتاحة لإشراك الزعماء الدينيين في عملية النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن"، تم إعداده بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ويتوجه إلى صانعي وصانعات السياسات المعنيين/ات بتنفيذ هذه الخطة في المنطقة؛

(ج) "موجز سياسات حول التآزر بين قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن والأطر المعيارية الدولية الخاصة بحقوق النساء"، يعرض أوجه التآزر الموضوعي والإجرائي بين القرار وبعض الأطر الدولية كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ ويحثّ دول المنطقة على اعتماد مقاربة تكاملية لحماية حقوق المرأة وتعزيزها؛

(د) تقرير إقليمي حول تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 بعد مرور عشرين عاماً، يصدر في أوائل عام 2022، ويقدم مراجعة لتفاعل الدول العربية مع القرار سواء من خلال إعداد خطط وطنية تنظر في آليات تطبيقه

على المستوى الوطني أو من خلال سياسات أخرى تسهم في تنفيذ القرار على مستويات عدة. وفي هذا الإطار، تم أيضاً إعداد موجزات وطنية أُدرجت ضمن التقرير تتناول التشريعات ذات الصلة والمؤشر المعياري الخاص بتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن؛

(هـ) موجز سياسات بعنوان "استخدام نَهج المساواة بين الجنسين إزاء العدالة الانتقالية في المنطقة العربية: الدور المحتمل للآليات الوطنية المعنية بالمرأة"، ينظر في مدى تضمين آليات العدالة الانتقالية التي تم تنفيذها في كل من تونس وليبيا والمغرب ومصر واليمن لقضايا المساواة بين الجنسين. ويوصي موجز السياسات بانخراط أعلى للآليات الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة في مسارات تحقيق العدالة الانتقالية لضمان معالجة اهتمامات واحتياجات النساء والفتيات في عمليات التعافي وإعادة الإعمار، وخاصة في الجهود المبذولة لتعزيز الارتباط المجتمعي.

35- ونظّمت الإسكوا عدداً من الفعاليات حول موضوع المرأة والسلام والأمن. ففي 15 كانون الأول/ديسمبر 2020، عقدت حلقة نقاش افتراضية حول تفاعل الدول الأعضاء مع خطة المرأة والسلام والأمن بالشراكة مع جامعة الدول العربية، ركزت على موجزي السياسات اللذين أصدرتهما الإسكوا، الأول حول اعتماد نهج يراعي قضايا المساواة بين الجنسين في إطار منع التطرف العنيف في المنطقة العربية، والثاني حول إشراك الزعماء الدينيين في عملية النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن، حيث قدّم المشاركون والمشاركات تحليلاً عن الوضع الإقليمي والدولي في المجالات ذات الصلة.

36- وبمناسبة الذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن 1325 (2000) حول المرأة والسلام والأمن، نظمت الإسكوا في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وجامعة الدول العربية، والمعهد العربي للمرأة في الجامعة اللبنانية الأميركية، لقاءً إقليمياً افتراضياً رفيع المستوى للنظر في الجهود التي تبذلها الدول في المنطقة العربية من أجل الدفع بخطة المرأة والسلام والأمن، وإطلاق مداولات إقليمية حول التقدم المحرز في التجاوب مع الخطة، ومناقشة دور الخطط الوطنية لتنفيذ الخطة في الاستجابة لجائحة كوفيد-19.

## رابعاً- التقدم المحرز في مجال العدالة بين الجنسين

37- عملت الإسكوا مع الشركاء على تطوير مبادرة العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون في المنطقة العربية، التي تنفذها منذ عدة أعوام مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، لتشمل عدداً أكبر من المسائل والمجالات القانونية لتعزيز حقوق المرأة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإنفاذها. وتم تحديث التقارير الوطنية ذات الصلة وعقد ورشات عمل وطنية للتأكد من صحة النتائج في 20 دولة عربية.

38- وتم إطلاق الموقع الإلكتروني لمبادرة العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون في منطقة الدول العربية، باللغة العربية في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، اليوم العالمي لحقوق الإنسان. ويتيح هذا الموقع التقارير العربية الوطنية والإقليمية ذات الصلة بالمبادرة، ما يسهم في إتاحة فرصة تبادل التجارب والتعرف على التشريعات التي أقرتها الدول لتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين. وتعوّل منظمات الأمم المتحدة المشاركة في المبادرة على الدول العربية في توفير النصوص التشريعية والقوانين التي يتم تطويرها أو تعديلها وإقرارها

من قِبل المجالس التشريعية والتي تخدم إرساء العدالة والمساواة بين الجنسين، بحيث تتم دراستها ومراجعة التصنيفات المختلفة للدول بشكل دوري بناءً على المنهجية التي تم اعتمادها سابقاً ضمن المبادرة.

39- وللتوعية بالمبادرة، نظمت الإسكوا، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة في المملكة المغربية، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، حدثاً افتراضياً في 23 آذار/مارس 2021 على هامش الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة، عرضت خلاله الأداة التي طورتها الإسكوا مع منظمات الأمم المتحدة الثلاث الشريكة وآليات عملها لدعم الدول في تحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين في الإطار التشريعي وفي تعزيز التزامها بالأطر الدولية، ونظرت في الآثار المترتبة عن عدم المساواة أمام القانون. وتمت مناقشة الاستراتيجيات والتدخلات الضرورية على المدى القصير والمتوسط والطويل للتعجيل في اعتماد القوانين التي تعزز حقوق المرأة وتعالج أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين.

## خامساً- التقدم المحرز في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة

40- نظّمت الإسكوا من 28 إلى 30 تموز/يوليو 2020 وبالشراكة مع منظمة العمل الدولية اجتماعاً افتراضياً لفريق خبراء حول التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية، ناقش الهيكل المقترح والمخطط الأولي لدراسة تعدّها الإسكوا حول الموضوع. كما تناول الخبراء والخبيرات ديناميات مشاركة المرأة في الاقتصاد، وكيفية دعم الدول الأعضاء في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة ونقلها من العمل غير المدفوع الأجر إلى العمل المدفوع الأجر.

41- في السياق نفسه، وبهدف إثراء الدراسات حول التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تحليل الفجوة القائمة في الأجور بين النساء والرجال، أعدّت الإسكوا، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تقريراً بعنوان "نحو مسار منتج وشامل: خلق فرص العمل في المنطقة العربية"، اختص الفصل الثالث منه بمناقشة تأمين فرص عمل للمرأة من خلال النظر في القطاعات الواعدة. ويقدم التقرير بعض التوصيات لصانعي وصانعات القرار لجهة تطوير آليات عمل القطاع الخاص الداخلي وإلغاء التحيزات الاجتماعية.

42- وأعدّت الإسكوا دراسة حول "دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في دفع المرأة إلى ريادة الأعمال في المنطقة العربية" تنظر في مدى مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في المنطقة العربية، والتحديات الهيكلية التي تواجه رواد ورائدات الأعمال بشكل عام، والتحديات التي تواجه النساء بشكل خاص في تأسيس أعمال تجارية والحفاظ عليها، ودور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في التخفيف من هذه التحديات. وتسعى هذه الدراسة إلى التعرف إلى العقبات الهيكلية والفردية التي تحول دون مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في المنطقة العربية وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها لمعرفة الفرص الضائعة وتقديم التوصيات لصانعي وصانعات السياسات.

## سادساً- التقدم المحرز في مجال إدماج منظور المساواة بين الجنسين في المؤسسات العامة

43- في إطار جهود الإسكوا المستمرة لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين في المؤسسات الوطنية والآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة، والاستمرار في العمل على بناء وتعزيز القدرات اللازمة في هذا الإطار، أصدرت مجموعة من المنتجات المعرفية التي من شأنها مواكبة وتسهيل عملية تنفيذ خطة العمل، ومنها وثيقة بعنوان "خطة عمل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مستوى الآليات الوطنية: ملاحظات تقنية حول مؤشرات الأداء"، توفّر المعلومات والتوجيهات الفنية اللازمة بشأن استخدام مؤشرات الأداء وكيفية قيادة التقدم في تحقيق هذه المؤشرات ورصده ووضع التقارير السنوية حولها، وذلك من أجل دعم جهود الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة في سياق مراجعة البنية المؤسسية ومأسسة قضايا المساواة بين الجنسين في مجالات الإدارة والبرامج المختلفة.

44- وأصدرت الإسكوا دليلاً إرشادياً بعنوان "نحو مؤسسات وطنية أكثر إدماجاً للمساواة بين الجنسين: مفاهيم ومبادئ توجيهية" يتألف من ستة أجزاء تتناول سياسات المؤسسة وخططها، وإدارة الأداء الوظيفي للموظفين والموظفات على نحو يستجيب لمنظور المساواة بين الجنسين، والتقييم، والثقافة المؤسسية، وتتبع الموارد، وتطوير القدرات. ويتناول كل جزء مؤشراً من مؤشرات أداء الخطة ويقدم تعليمات واضحة لتحقيق المؤشر.

45- وفي السياق نفسه، وضعت الإسكوا في عام 2021 أداةً لرصد تقدم المؤسسات الوطنية في تحقيق مؤشرات الأداء الخاصة بـ "خطة العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مستوى المؤسسات الوطنية" ولإعداد التقارير السنوية حول ما تم تحقيقه. وتقدم هذه الأداة مقياساً موحداً ومتدرجاً يرصد التقدم في تطبيق المؤشرات، وتهدف إلى مساندة المؤسسات على متابعة تقدمها في تحقيق المساواة داخلياً على مستوى عملها وتحديد الإجراءات اللازمة لحفز التقدم. وتوفر الأداة منصة إلكترونية تُستعمل بشكل يضمن سرية المعلومات. ومن شأن هذه الأداة أن تمكن صانعي وصانعات القرار من توحيد مفهوم المساواة بين الجنسين بشكل عملي، ورصد التقدم المحرز وتحديد الفجوات على مستوى عمل المؤسسة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين.

## سابعاً- تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة المرأة في دورتها التاسعة

46- عملت الأمانة التنفيذية للإسكوا على تنفيذ عدد من الأنشطة المشار إليها في الفصول ثانياً إلى سادساً من هذه الوثيقة، وذلك عملاً بالتوصيات التي وجهتها إليها لجنة المرأة في دورتها التاسعة. ويبيّن الجدول أدناه كل توصية من هذه التوصيات والمواد المنشورة أو الاجتماعات المعقودة في سبيل تنفيذها. والأرقام المذكورة بعد كل نشاط تعود لفقرات هذه الوثيقة، وقد ذُكرت كمرجعٍ للمزيد من المعلومات عن كل نشاط.

| التوصيات | الأنشطة ذات الصلة |
|---|---|
| (أ) مواصلة العمل على دعم الدول الأعضاء ضمن محاور عمل مركز الإسكوا للمرأة، وهي العنف ضد المرأة، والمرأة والسلام والأمن، والعدالة بين الجنسين، وإدماج منظور المساواة بين الجنسين في المؤسسات العامة، ومواصلة تطوير المعرفة المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف 5 ووسائل التنفيذ والمقاصد المرتبطة به، ومواصلة تقديم الدعم للدول الأعضاء في تطوير استراتيجيات وخطط عمل وطنية لتنفيذ التزاماتها وما تطمح إليه في قضايا النهوض بأوضاع المرأة. | يمكن مراجعة الوثيقة E/ESCWA/C.7/2021/4 الخاصة بأنشطة التعاون الفني والمقدّمة إلى اللجنة في دورتها العاشرة في إطار البند 5 من جدول الأعمال.<br>اجتماع لدعم تنفيذ مسح انتشار العنف ضد المرأة في المنطقة العربية، عُقد في مصر من 15 إلى 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (الفقرة 32).<br>أربع ورشات عمل تدريبية وطنية في مصر لبناء القدرات حول إحصاءات المساواة بين الجنسين وكيفية استخدام منصة الإسكوا للتعلُّم الإلكتروني في هذا المجال (الفقرة 33).<br>"موجز سياسات حول نهج يراعي قضايا المساواة بين الجنسين في إطار منع التطرف العنيف في المنطقة العربية" (الفقرة 34).<br>"موجز سياسات حول الممارسات والفرص المتاحة لإشراك الزعماء الدينيين في عملية النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن" (الفقرة 34).<br>"موجز سياسات حول التآزر بين قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن والأطر المعيارية الدولية الخاصة بحقوق النساء" (الفقرة 34).<br>موجز سياسات بعنوان استخدام نَهج المساواة بين الجنسين إزاء العدالة الانتقالية في المنطقة العربية: الدور المحتمل للآليات الوطنية المعنية بالمرأة (الفقرة 34)حلقة نقاش افتراضية حول "تفاعل الدول الأعضاء مع خطة المرأة والسلام والأمن" (الفقرة 35).<br>لقاء إقليمي افتراضي رفيع المستوى بمناسبة الذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن (الفقرة 36).<br>تطوير مبادرة العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون في المنطقة العربية لتشمل عدداً أكبر من المسائل والمجالات القانونية لتعزيز وإنفاذ حقوق المرأة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الفقرة 37).<br>إطلاق الموقع الإلكتروني لمبادرة العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون في منطقة الدول العربية (الفقرة 38).<br>حدث افتراضي لعرض الأداة التي طورتها الإسكوا وآليات عملها، لدعم الدول في تحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين في الإطار التشريعي، وذلك بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة في المملكة المغربية، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (الفقرة 39). |

| التوصيات | الأنشطة ذات الصلة |
|---|---|
| (ب) نشر "الإعلان العربي حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً" وتوزيعه بشكل واسع، وبصورة خاصة على المعنيين بمفاوضات الوثيقة الختامية التي ستصدر عن لجنة وضع المرأة في دورتها الرابعة والستين، لضمان أن تعكس الوثيقة الختامية أولويات الدول العربية. | إرسال "الإعلان العربي حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً" إلى البعثات الدائمة للدول العربية في الأمم المتحدة في نيويورك ليُعرض ضمن أعمال الاجتماع الرسمي للجنة وضع المرأة في دورتها الرابعة والستين ويُدرج في مخرجاتها (الفقرة 25). |
| (ج) التوسع في الدراسات المتعلقة بمجالات الاهتمام الحاسمة في إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة عمل وأهداف التنمية المستدامة، ومنها المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة الاقتصادية، والاعتراف بدورها. | دراسة حول "وضع النساء والفتيات في الشرق الأوسط" (الفقرة 15).<br>تقرير بعنوان "نحو مسار منتج وشامل: خلق فرص العمل في المنطقة العربية" (الفقرة 41). |
| (د) تقديم الدعم الفني اللازم لإطلاق خطة العمل لتحقيق المساواة بين الجنسين في المؤسسات الوطنية في الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول العربية، والاستمرار في العمل على بناء وتدعيم القدرات اللازمة في هذا الإطار. | يمكن مراجعة الوثيقة E/ESCWA/C.7/2021/4 الخاصة بأنشطة التعاون الفني والمقدّمة إلى اللجنة في إطار البند 5 من جدول الأعمال. |
| (هـ) الاستمرار في تطوير الأدوات التي تسهم في تعريف جوانب عدم المساواة والتمييز، بما فيها القضايا المتعلقة بمناهضة العنف ضد المرأة والخدمات والآليات المساهمة في توفير الخدمات ذات الجودة للناجيات من العنف. | حدث جانبي افتراضي للبحث في عملية تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة وضمان النهوض بحقوقها، ومدى فعالية هذه الاستراتيجيات، على هامش الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة (الفقرة 23). |
| (و) دعم الدول الأعضاء في تطوير أنظمة وطنية لتوثيق حالات العنف ضد النساء والفتيات، وأوامر الحماية وسُبُل الوصول إلى دُور الإيواء، وتعميق المعرفة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة، ومشاركتها في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. | دراسة حول "تأثير جائحة كوفيد-19 على المشاركة الاقتصادية للمرأة في العراق" (الفقرة 11).<br>دراسة حول "تأثير الصراع وجائحة كوفيد-19 على المشاركة السياسية للمرأة العراقية وانخراطها في بناء السلام" (الفقرة 12).<br>دراسة حول "تأثير سياسات الحماية الاجتماعية المستجيبة لجائحة كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين في العراق" (الفقرة 12).<br>دراسة حول "تأثير جائحة كوفيد-19 على المشاركة الاقتصادية للمرأة في اليمن" (الفقرة 13).<br>دراسة حول "تأثير الصراع وجائحة كوفيد-19 على المشاركة السياسية للمرأة اليمنية وانخراطها في بناء السلام" (الفقرة 13). |

| التوصيات | الأنشطة ذات الصلة |
|---|---|
| | دراسة حول "تأثير سياسات الحماية الاجتماعية المستجيبة لجائحة كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين في اليمن" (الفقرة 13).<br>إطلاق الدراسات أعلاه خلال مؤتمر افتراضي (الفقرة 14).<br>حدث جانبي افتراضيّ حول "التمكين الاقتصادي للمرأة"، على هامش الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة (الفقرة 24). |
| (ز) العمل مع الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة والجهات المعنية الأخرى بتطوير كفاءة العاملين في السلك القضائي، على إدماج مفاهيم الاتفاقيات الدولية ومنظور المساواة بين الجنسين في برامجها التدريبية. | يمكن مراجعة الوثيقة E/ESCWA/C.7/2021/4 الخاصة بأنشطة التعاون الفني والمقدّمة إلى اللجنة في إطار البند 5 من جدول الأعمال.<br>حلقة نقاش بعنوان "تمثيل المرأة في لبنان والمنطقة العربية: الانتخابات والنساء في السياسة والقضاء" (الفقرة 31). |
| (ح) مواصلة تقديم الدعم للدول الأعضاء في مجال مناهضة العنف ضد المرأة، من خلال تطوير الاستراتيجيات الوطنية لمناهضة العنف ومراجعة التشريعات والأنظمة الخاصة به وتقدير التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة والتوسع في تطوير الأدوات لاحتساب جوانب أخرى من أشكال التمييز ضد المرأة. | يمكن مراجعة الوثيقة E/ESCWA/C.7/2021/4 الخاصة بأنشطة التعاون الفني والمقدّمة إلى اللجنة في إطار البند 5 من جدول الأعمال.<br>"ورقة معلومات أساسية عن جدوى إجراء دراسة لتقدير تكلفة زواج الأطفال في المنطقة العربية" (الفقرة 16).<br>تقرير حول "أثر النزاع على زواج الأطفال وخصوبة المراهقات" (الفقرة 17).<br>دراسة وطنية بعنوان "حساب التكلفة الاقتصادية للعنف الزوجي ضد المرأة" (الفقرة 20).<br>اجتماع عن "طرق تقدير التكاليف اللازمة لتنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة" (الفقرة 28). |
| (ط) مواصلة تقديم الدعم الفني وتبادل الخبرات للدول الأعضاء من أجل تطوير ودعم مؤسسات عامة معنية بقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك الآليات الوطنية المعنية بشؤون بالمرأة، لتكون منيعة وقادرة على الاضطلاع بمهامها، من خلال دعم وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بذلك. | يمكن مراجعة الوثيقة E/ESCWA/C.7/2021/4 الخاصة بأنشطة التعاون الفني والمقدّمة إلى اللجنة في إطار البند 5 من جدول الأعمال. |
| (ي) الاستمرار في رصد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والفتاة الفلسطينية تحت الاحتلال والاستفادة من مرور عشر سنوات على التقرير الدوري الذي تصدره الإسكوا لتوثيق الاتجاهات الناتجة عن تراكم تداعيات الاحتلال الإسرائيلي وتقديمها إلى الآليات الدولية. | التقرير الدوري "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة والفتاة الفلسطينية: تموز/يوليو 2018-حزيران/يونيو 2020" (الفقرة 21). |

| التوصيات | الأنشطة ذات الصلة |
|---|---|
| (ك) دعم دولة فلسطين في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار التزاماتها باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وخطة التنمية المستدامة للعام 2030 وفي البناء على البيانات المتوفرة لتحديد التكلفة الاقتصادية للعنف، وفي ضمان تخصيص الموارد الكافية، المالية والبشرية، لتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بقرار مجلس الأمن 1325 (2000). | يمكن مراجعة الوثيقة E/ESCWA/C.7/2021/4 الخاصة بأنشطة التعاون الفني والمقدّمة إلى اللجنة في إطار البند 5 من جدول الأعمال.<br>دراسة وطنية بعنوان "حساب التكلفة الاقتصادية للعنف الزوجي ضد المرأة" (الفقرة 20). |
| (ل) الاستمرار في توفير الدعم الفني للجنة الفرعية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة، وتوفير المعارف والأدوات المتنوعة اللازمة لمساعدة الدول الأعضاء على تسريع تنفيذ الأهداف والمقاصد، لا سيما تلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتوجيه الدعوة إلى المشاركة في أنشطة اللجنة الفرعية إلى الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة بشكل رئيسي، مع الانفتاح على توجيه الدعوة لأطراف أخرى، منها الأجهزة الوطنية الإحصائية. | يمكن مراجعة الوثيقة E/ESCWA/C.7/2021/4 الخاصة بأنشطة التعاون الفني والمقدّمة إلى اللجنة في إطار البند 5 من جدول الأعمال.<br>"كُتيّب عدسة النوع الاجتماعي العربي 2019" (الفقرة 18).<br>إطلاق "المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة" (الفقرة 19).<br>ورقة معلومات أساسية بعنوان "الهدف 5: المساواة بين الجنسين، تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات" (الفقرة 26). |
| (م) الاضطلاع بأنشطة لدعم الدول في توظيف التكنولوجيا التمكينية، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. | دراسة حول "دور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في دفع المرأة إلى ريادة الأعمال في المنطقة العربية" (الفقرة 42). |
| (ن) مواصلة بناء الشراكات وتعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، شاملة الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وتشبيكها مع الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة والمكاتب الإحصائية الوطنية لدعم الجهود الإقليمية والوطنية في النهوض بأوضاع المرأة في كافة المجالات. | ندوة افتراضية بعنوان "دور المرأة في القيادة في المنطقة العربية" (الفقرة 29).<br>حملة الستة عشر يوماً العالمية لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات على وسائل التواصل الاجتماعي ومسابقة فنية إقليمية بموضوع "الحياة في أوقات الطوارئ" (الفقرة 30). |

---